

القانون رقم 016-89 المتعلق بمزاولة مهنة  
الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين  
المعماريين الوطنية الصادر بتنفيذه الظهير  
الشريفي رقم 1-92-122 الصادر في 22 من ربيع  
الأول 1414 (10 شتبر 1993) كما ثم تتميمه  
وتعديلاته (ج. ر. بتاريخ 4 جمادى الأولى 1414 - 20 أكتوبر 1993).

القانون رقم 016-89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية الصادر بتنفيذ الظهير الشريفي رقم 122-1-92 الصادر في 22 من ربى الأول 1414 (10 سبتمبر 1993) (ج. ر. بتاريخ 4 جمادى الأولى 1414 - 20 أكتوبر 1993).

الحمد لله وحده

الطبع الشريف بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أنا :

بناء على الدستور ولاسيما المادة 26 منه ،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 016-89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية الصادر عن مجلس النواب في 6 ذي الحجة 1412 (8 يونيو 1992).

وحر بالرباط، في 21 من ربى الأول 1414 (10 سبتمبر 1993).

ووقعه بالعاطف

الوزير الأول

الإمضاء : محمد كريم العماني.

## قانون رقم 016-89

### يتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية

#### الباب الأول : أحكام عامة

المادة الأولى : تناط بالمهندس المعماري مهمة التخطيط المعماري للمباني والتجزئات العقارية وإعداد التصميم المتعلقة بها والإشراف على تنفيذها.

ويمكن أن تناط كذلك بالمهندس المعماري مهمة مراقبة صحة البيانات الحسابية للمقاولين المساهمين في إنجاز الأعمال الخاصة بهذه العمليات.

ويقوم المهندس المعماري بجميع أو بعض الأعمال المنصوص عليها في هذه المادة وفق الوكالة التي يسندها إليه عمليه، وذلك، دون إخلال بالأحكام المقررة في الحالات التي يفرض فيها القانون الاستعانة بمهندس معماري لإنجاز أعمال معينة.

المادة 2 : يزاول المهندس المعماري مهنته :

- إما في القطاع الخاص بوصفه مستقلاً أو أجيراً أو شريكاً في شركة من شركات المهندسين المعماريين المحددة في المادة 22 من هذا القانون ؛

- وإما القطاع العام بوصفه موظفاً للدولة أو مستخدماً بجماعة من الجماعات المحلية أو مؤسسة من المؤسسات العامة أو قائماً بالتدريس في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية.

المادة 3 : تقصر الإستعانة، في الحالات التي ينص فيها القانون على وجوب الاستعانة بمهندس معماري، على المهندس المعماري الذي يزاول مهنته في القطاع الخاص بصفة مستقلة أو كشريك.

#### الباب الثاني : مزاولة الهندسة المعمارية في القطاع الخاص

##### الفصل الأول : مزاولة المهنة

###### الفرع الأول : أحكام عامة

المادة 4 : (تمت بالمادة الفريدة من القانون رقم 12-65 الصادر بتنفيذ الظهير الشريفي رقم 114-1-14 بتاريخ 19 شعبان 1435 (17 يونيو 2014) : ج. ر. عدد 6267 بتاريخ 25 شعبان 1435 (23 يونيو 2014) :

لا يجوز لأي شخص أن يحمل صفة مهندس معماري أو يزاول الهندسة المعمارية في القطاع الخاص إلا إذا حصل على إذن في ذلك من الإدارة، ويسلم هذا الإذن بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين إلى كل من طلبه إذا توافرت فيه الشروط التالية :

- أن يكون مغربياً ؛

- أن يكون حاصلاً على شهادة الهندسة المعمارية التي تسلمها المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية أو على شهادة معترف بمعادلتها لها الوارد بياتها في قائمة تحديدها الإدارية، أو على شهادة يختتم بها مسلك الهندسة المعمارية

المعتمد والمقرر بأحدى مؤسسات التعليم العالي الخاص، التي تربطها اتفاقيات شراكة مع الدولة، معترف بمعادلتها كذلك لشهادة المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية، وذلك بعد استطلاع رأي المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين الوطنية ؛

- أن يكون في وضعية قانونية بالنسبة إلى الخدمة العسكرية ؛
- إلا يكون محكوما عليه من أجل جنائية أو من أجل جنحة مخالفة بالشرف أو بما نقضيه الاستقامة أو الآداب العامة أو يكون قد قضى مدة العقوبة الصادرة في حقه، خمس سنوات على الأقل، قبل تاريخ تقديمها لطلب الإذن إن كان محكوما عليه من أجل ذلك ؛
- أن يكون قد قضى تدريبا وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 8 وما يليها من هذا القانون ما لم يكن معفى من ذلك بمقتضى الأحكام المقررة في المادة 16 بعده.

**المادة 5 :** يخول الإذن الإداري للمهندس المعماري الحق في مزاولة مهنته في جميع أنحاء المملكة. ويجب أن يثبت فيه هل المهندس المعماري يزاول مهنته بوصفه مستقلا أو أجيرا أو شريكا في شركة من شركات المهندسين المعماريين، وأن يتضمن بيان الجماعة الحضرية أو القروية التي يوجد فيها مكتبه إن كان مستقلا أو المكان الذي يزاول فيه رب العمل المستخدم عنده إن كان أجيرا أو مقر الشركة التي يساهم فيها إن كان شريكا في شركة من شركات المهندسين المعماريين.

وكل تغيير يطرأ على طريقة مزاولة المهنة أو تحويل للمكتب أو مكان مزاولة العمل أو مقر الشركة من جماعة إلى جماعة أخرى أو استبدال رب العمل بأخر يجب أن يكون محل تصريح سابق يدللي به إلى المجلس الوطني لهيئة والإدارة التي تقوم تلقائيا بتصحيح الإذن الأول باعتبار ذلك.

**المادة 6 :** إذا قرر المهندس المعماري المأذون له أن ينقطع عن مزاولة مهنته إما لأسباب شخصية وإما في حالة طروء قوة قاهرة طوال مدة تزيد على ستة أشهر وجب عليه أن يخبر بذلك كلًا من المجلس الوطني لهيئة والإدارة ومؤسسات الدولة التي قد يكون تعاقد معها ومجلس الجماعة المحلية التي يوجد بها مكتبه بعد أن يكون قد صفى كل ملفات زبنائه بكيفية سليمة، ويكون عليه أن يقوم بالإجراء نفسه في حالة استئناف عمله.

**المادة 7 :** ينقضى المهندس المعماري المستقل أو الشريك عن المهمة التي يقوم بها أتعابا تحدد مقدمًا باتفاق مع عميله، وذلك دون إخلال بالأحكام المقررة في النصوص التنظيمية المعمول بها في هذا الميدان.

## الفرع الثاني : التدريب

**المادة 8 :** يستغرق التدريب المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه سنتين، وبحري إما لدى مهندس معماري مستقل وإما لدى شركة من شركات المهندسين المعماريين، ويقوم مقام الخدمة المدنية.

**المادة 9 :** على المهندسين المعماريين وشركات المهندسين المعماريين أن يقوموا، تحت طائلة عقوبات تأديبية، بتأهيل المتدربين الذين تكل إليهم هيئة المهندسين المعماريين تدريبيهم على ممارسة المهنة.

**المادة 10 :** لا يسمح بتأهيل المتدربين سوى للمهندسين المزاولين مهنتهم بصفة مستقلة منذ ما لا يقل عن خمس سنوات أو لشركات المهندسين المعماريين التي زاول فيها المشرف على التدريب مهنته باعتباره مستقلا أو شريكا منذ ما لا يقل عن خمس سنوات.

ويجب أن يختار من يوكل إليهم التدريب على أساس ما يتواافق لديهم من وسائل مادية وبشرية يتولى تقييمها المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين.

**المادة 11 :** تعد هيئة المهندسين المعماريين عقداً نموذجياً للتدريب تحدد فيه العلاقة بين المتدرب والمشرف على تدريبيه ومبلغ الأجرة الواجب منحها للمتدرب.

ويجب أن توافق الإدارة على العقد المشار إليه أعلاه.

**المادة 12 :** يقوم المهندس المعماري المتدرب بالأعمال التي تدخل في مهنة الهندسة المعمارية تحت مراقبة ومسؤولية المشرف على تدريبيه، ولا يجوز له أن يوقع باسمه التصميم أو الدراسات التي ينجزها طوال مدة التدريب.

**المادة 13 :** يحق للمهندس المعماري المتدرب أن يحمل في أثناء قضاء مدة تدريبيه صفة مهندس معماري متدرج مشفوعة باسم المشرف على تدريبيه.

**المادة 14 :** يقوم المتدرب بخدماته خلال أوقات العمل التي يعتمدها مكتب المشرف على تدريبه وذلك دون إخلال بالأحكام المقررة في تشريع العمل ولاسيما المتعلقة بالإجازات.

**المادة 15 :** يثبت قضاء مدة التدريب بشهادة تسلمها هيئة المهندسين المعتمدين بناء على تقرير المشرف على التدريب قصد تمكين المتدرب من طلب الحصول على الإذن المشار إليه في المادة 4 أعلاه.  
وإذا لم يكن تقرير المشرف على التدريب في مصلحة المتدرب جاز للهيئة أن تسمح للمتدرب بقضاء سنة تدريب ثلاثة تسلم وجبها على إثرها شهادة قضاء التدريب.

**المادة ١٦ :** يعفى من قضاء التدريب :

- الموظفون الذين اشتغلوا في مصالح الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة أو مؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية بوصفهم مهندسين معماريين أو مدرسين للهندسة المعمارية طوال مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات متصلة بعد حصولهم على شهادة الهندسة المعمارية ؛
- المغاربة الذين أثبتوا أنهم زاولوا مهنة الهندسة المعمارية في الخارج مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات فعلية متصلة على خمس سنوات على الأكثـر، بعد حصولهم على شهادة الهندسة المعمارية.

### **الفرع الثالث : مزاولة الأجانب لمهنة الهندسة المعمارية في المغرب**

**المادة 17 :** يجوز، مع مراعاة الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية المنشورة بصفة قانونية، أن يؤذن للأجانب في مزاولة الهندسة المعمارية بالقطاع الخاص في المغرب وفق الشروط وضمن الحدود المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالهجرة خصوصا فيما يقرره من أن الإذن في مزاولة المهنة يمكن أن يكون مقصورا على إحدى الدوائر الإدارية بالمملكة. ويشترط لحصول الأجانب على الإذن في مزاولة الهندسة المعمارية بال المغرب أن تتوافر فيهم شروط الشهادة والمرموحة المفروضة على المغاربة. ويغفون من التدريب المهني إذا ثبتو أنهم زاولوا الهندسة المعمارية في بلدتهم الأصلية بوصفهم مهندسين معماريين مستقلين طوال مدة لا تقل عن خمس سنوات متصلة.

**الفرع الرابع : الوظائف والمهن التي تتنافي مع مزاولة الهندسة المعمارية في القطاع الخاص**

**المادة 18 :** تتنافى مزاولة مهنة الهندسة المعمارية في القطاع الخاص مع جميع الوظائف العامة غير الانتخابية في مصالح الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة.  
وتتنافى كذلك مع مزاولة مهنة مقاول أو صناعي، مورد لمواد أو أشياء تستخدم في البناء.

**الفرع الخامس : طرائق مزاولة مهنة الهندسة المعمارية في القطاع الخاص**

**المادة 19 :** يزاول المهندسون المعماريون مهنة الهندسة المعمارية في القطاع الخاص بوصفهم مهندسين معماريين مستقلين، أو أحراء أو شركاء في، شركة من شركات المهندسين المعماريين.

**المادة 20 :** لا يجوز للمهندس المعماري الأجير أن يزاول الهندسة المعمارية إلا لمصلحة مستخدمه وفي حدود استعماله الخاص، ويجب الا يكون مستخدمه مزاولاً لمهنة من المهن المتنافية مع مزاولة مهنة الهندسة المعمارية عملاً بالمادة 18 أعلاه، ويعرض العقد الذي تحدد فيه العلاقة بين المهندس المعماري الأجير ومستخدمه على هيئة المهندسين المعماريين لتوثيقه بعد أن تتأكد من أنه لا يتضمن ما يخل بالقواعد المتعلقة بآداب المهنة.

**المادة 21 :** (تنسخ وتعوض بالمادة الثانية من القانون رقم 106-14 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 56-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) : يجوز للمهندسين المعماريين بجدول هيئة المهندسين المعماريين الوطنية المأذون لهم بصورة قانونية ، إذا أرادوا استعمال وسائل العمل المتوفرة لديهم بصورة مشتركة في مزاولة مهنتهم ، أن يؤسسوا فيما بينهم شركة تضامن مع مراعاة ما يلي:

- أن يتم انضمام كل شريك جديد بعد الموافقة سلفاً على ذلك من قبل جميع الشركاء؛
  - لا تتحل الشركة في حالة وفاة واحد أو أكثر من الشركاء أو الحكم بغيرته أو الحجز عليه أو إفلاسه أو تصفيته القضائية أو خروجه من الشركة بل تستمر فيما بين الباقيين ما لم ينص على خلاف ذلك في النظام الأساسي

**المادة 21.1** (تتم بالمادة الثالثة من القانون رقم 106-14 الصادر بتنفيذ الظهير الشهير رقم 56-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) : يجوز للمهندسين المعماريين المأذون لهم بصورة قانونية ، أن يؤسسوا لمواولة مهنتهم شركات ذات المسؤولية المحدودة ، وذلك شريطة:

- 1. أن يكون غرض هذه الشركات مواولة مهنة الهندسة المعمارية لغير ؛
- 2. أن يكون مجموع رأس المال المملوکاً لمهندسين معماريين مقيدین في جدول الهيئة ؛
- 3. أن تختار ، حسب الحال ، رئيس مجلس إدارتها أو مديرها العام ، أو عضو مجلس إدارتها الجماعية أو مسيرها من بين المهندسين المعماريين المشاركون فيها ؛
- 4. أن تكون أسهمها إسمية عندما يتعلق الأمر بشركات مساهمة ؛
- 5. أن يشترط لانضمام شركاء جدد إليها الإنذن في ذلك من قبل مجلس الإدارة أو من مجلس إدارتها الجماعية ، حسب الحال ، أو من مالكي الأسهم أو الحصص ؛
- 6. لا تكون مرتبطة بعلاقة تبعية ، ولو غير مباشرة ، مع أي شخص ذاتي أو اعتباري ؛
- 7. لا تكون لها مساهمات مالية في آية منشأة أو مؤسسة كيما كانت طبيعة نشاطها.

**المادة 21.2** (تتم بالمادة الثالثة من القانون رقم 106-14 الصادر بتنفيذ الظهير الشهير رقم 56-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) : إذا توفى مهندس معماري شريك في إحدى شركات المساهمات أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة لا يحل ورثته محله.

**المادة 21.3** (تتم بالمادة الثالثة من القانون رقم 106-14 الصادر بتنفيذ الظهير الشهير رقم 56-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) : يجوز لورثة المهندس المعماري الشريك في إحدى شركات المساهمة أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة أن يبيعوا الحصص أو الأسهم التي كانت مملوکة للهالك وفق الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة ، إما إلى مهندس معماري آخر متوافر فيه الشروط المطلوبة للحصول على صفة شريك وإما إلى واحد أو أكثر من الشركاء وذلك داخل أجل سنة من تاريخ الوفاة أو فقدان صفة مهندس معماري. إذا لم يتمكن ورثة الهالك من بيع حصص أو أسهم مورثهم ، يعرض الأمر على المجلس الجهوي الذي كان الهالك مقيداً في جدوله لإيجاد تسوية لاقتناء الحصص والأسهم من طرف الشركة بالتراضي ، ويرفع الأمر للمحكمة المختصة في حالة فشل هذه التسوية.

**المادة 22 :** (تتم بالمادة الأولى من القانون رقم 106-14 الصادر بتنفيذ الظهير الشهير رقم 56-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) : تسرى على شركات المهندسين المعماريين المدنية غير الواردة في المادتين 21 و 21.1 أعلاه أحكام قانون الالتزامات والعقود مع مراعاة الأحكام التالية :  
1- يتم انضمام كل شريك جديد بعد الموافقة سلفاً على ذلك من قبل جميع الشركاء.  
2- لا تتحل الشركة في حالة وفاة واحد أو أكثر من الشركاء أو الحكم بغيرته أو الحجر عليه أو بفلاسه أو تصفيته القضائية أو خروجه من الشركة بل تستمر فيما بين الباقيين ما لم ينص على خلاف ذلك في العقد.

**المادة 23 :** يجب على الممثل القانوني للشركة إطلاع المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين والإدارة على تأسيس الشركة داخل الشهر التالي لتاريخ تأسيسها بصورة نهائية وإبلاغهما أسماء الشركاء وتاريخ ورقم الإنذن في مواولة الهندسة المعمارية المسلم إلى كل واحد منهم ، وتوزيع رأس مال الشركة وإسم مديرها. وكل تغيير يطرأ على أحد العناصر المذكورة أعلاه خلال قيام الشركة يجب أن يرفع داخل الشهر التالي لطروئه إلى علم المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين والإدارة.

**المادة 23.1** (تتم بالمادة الثالثة من القانون رقم 106-14 الصادر بتنفيذ الظهير الشهير رقم 56-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) : لا يجوز لمهندس معماري أن يكون عضواً في مجلس إدارة منتخب أو عضواً في مجلس الإدارة الجماعية أو وكيلًا مفوضاً في أكثر من شركة واحدة من شركات المهندسين المعماريين.

**المادة 24 :** يجوز للمجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين أو للإدارة أو لهما معاً أن يطلبوا من القضاء الحكم بحل كل شركة للمهندسين المعماريين لا تكون لأحد الشركاء فيها أو لمديرها صفة مهندس معماري.

## **الفصل الثاني : المساعدة المعمارية**

**المادة 25 :** إذا قررت الدولة أو إحدى الجماعات المحلية إنجاز عمليات في إطار إزالة مدن الصفيح وتجديد الأحياء غير الصحية، عين المجلس الجهوي لهيئة المهندسين المعماريين المواقعة دائرة اختصاصه الأرض التي ستجرى عليها العملية مهندساً أو عدة مهندسين معماريين بناء على طلب الدولة أو الجماعة المحلية المعنية بحسب الحالة، وذلك للاضطلاع، في إطار المساعدة المعمارية، بمهمة وضع الوثائق الازمة للحصول على رخصة البناء في الحالات التي يفرض فيها التشريع المتعلقة بالتعهير الاستعانة في ذلك بمهندس معماري.

ويشترط في البناء المزمع تشييدها لكي يستفيد صاحبها من المساعدة المعمارية لا تتعدى مساحة أراضيها مجتمعة مائة وخمسين متراً مربعاً.

وتحمل الجهة التي طلبت هذه المساعدة من المجلس الجهوي المصاريف المترتبة عن القيام بالمهمة المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة.

### **الفصل الثالث : وجوب إبرام تأمين مهني**

**المادة 26 :** يجب على المهندس المعماري قبل القيام بأي عمل يدخل في ممارسة مهنته أن يدل إلى هيئة المهندسين المعماريين بما يلي :

- شهادة تثبت إبرامه تأميناً يضمن جميع الأخطار التي يمكن أن يعتبر مسؤولاً عنها، إذا كان يزاول الهندسة المعمارية بصورة مستقلة أو بوصفه شريكاً في شركة للمهندسين المعماريين ؛
- شهادة تثبت أن مسؤوليته مشمولة بتأمين أجرمه رب العمل المستخدم عنده، إذا كان أجيراً.

**المادة 26.1** (تتم بالمادة الثالثة من القانون رقم 106-14 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 56-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) )  
لا تعفي المسؤولية المدنية لشركات المهندسين المعماريين أي واحد من أعضائها من مسؤوليته الشخصية عن الأعمال التي ينفذها لحساب الشركة ، ويجب أن تحمل هذه الأعمال توقيعه الشخص وتوقع الشركة كذلك.

## **الفصل الرابع : أحكام جنائية**

**المادة 27 :** يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة 381 من القانون الجنائي كل من حمل لقب مهندس معماري أو مهندس معماري متدربي خلافاً لأحكام هذا القانون.

**المادة 28 :** يعتبر مزاولاً مهنة الهندسة المعمارية بصورة غير قانونية ويعاقب بالحبس من شهرين إلى سنتين وبغرامة من 1.000 درهم إلى 40.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

- كل من قام، دون الحصول على الإذن الإداري المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه أو دون أن يكون مقيداً في جدول هيئة المهندسين المعماريين، بأحد الأعمال المهنية المقصورة مزاولتها على المهندسين المعماريين ؛
- كل مهندس معماري اتخذ في شأنه تدبير منع مؤقت من مزاولة مهنة الهندسة المعمارية بموجب قرار صادر عن هيئة المهندسين المعماريين أو حكم قضائي صار نهائياً وقام بأي عمل من أعمال المهنة في أثناء مدة المنع ؛
- كل مهندس معماري اتخاذ في شأنه تدبير منع نهائي من مزاولة الهندسة المعمارية بموجب قرار إداري أو حكم قضائي صار نهائياً وقام بأي عمل من أعمال المهنة.

**المادة 29 :** يحكم بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة على كل من ارتكب مخالفة للمادة 18 من هذا القانون.

**المادة 30 :** يعاقب بغرامة من 5.000 درهم إلى 10.000 درهم، على كل مخالفة للمادة 26 من هذا القانون.

**المادة 31 :** يعاقب بغرامة من 250 درهم إلى 2.000 درهم كل مهندس معماري أغفل الإدلاء بالتصريح المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 5 أعلاه أو تبليغ هيئة المهندسين المعماريين والإدارة بانقطاعه عن مزاولة مهنة الهندسة المعمارية أو باستئناف مزاولتها خلافاً لما تقضي به المادة 6 من هذا القانون.

**المادة 32 :** يراد بالأعمال المهنية من أجل تطبيق المادة 28 أعلاه الأعمال التي ينص القانون في شأنها على وجوب الاستعانة بمهندس معماري يزاول مهنة الهندسة المعمارية في القطاع الخاص بصفة مستقلة أو كشريك.

**الباب الثالث : هيئة المهندسين المعماريين الوطنية**  
**الفصل الأول : تأليف الهيئة و اختصاصاتها**

**المادة 33 :** تضم هيئة المهندسين المعماريين الوطنية و جوبا جميع المهندسين المعماريين المؤذون لهم قانونا في مزاولة مهنة الهندسة المعمارية في القطاع الخاص والمهندسين المعماريين العاملين في صالح الدولة أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العامة أو القائمين بالتدريس في مؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية .  
ويحق للمهندس المعماري أن يحصل على قيده في جدول هيئة المهندسين المعماريين فور إدلائه بالإذن المسلم له من الإدارة لمواصلة الهندسة المعمارية في القطاع الخاص أو بقرار تعينه كموظف للدولة أو كمستخدم بجماعة من الجماعات المحلية أو مؤسسة من المؤسسات العامة أو كقائم بالتدريس في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية، إذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرات الأولى والثانية والأخيرة من المادة الرابعة أعلاه .

**المادة 34 :** يودي المهندس المعماري، عند قيده في جدول الهيئة، أمام المجلس الوطني، اليمين بأن يمارس مهنته بإخلاص ونزاهة .  
وعلى رئيس المجلس الوطني أن يستدعي المعنى بالأمر لأجل ذلك، داخل أجل لا يتعدى 90 يوما ابتداء من تاريخ توصله بطلب قيد هذا الأخير .

**المادة 35 :** تتمتع هيئة المهندسين المعماريين الوطنية بالشخصية الاعتبارية وتهدف إلى صيانة المبادئ والتقاليد المرتبطة بالمرودة والكرامة وصفات الاستقامة التي يقوم عليها شرف مهنة الهندسة المعمارية، وتحرص على تقييد أعضائها بما تقضي به القوانين والأنظمة والأعراف التي تحكم ممارستها .  
وتبيّن رأيها للإدارة وتقدم إليها كلاقتراح يتعلق بالمهنة أو مزاولتها .  
ولها أن تسن أي نظام تستلزم منه مزاولة المهنة المنوط بها وتقوم بإعداد مدونة الواجبات المهنية التي تتولى السلطة التنظيمية وضعها موضع التنفيذ .

وتنتظر في المشاكل المتعلقة بالمهنة .  
وتقوم بالدفاع عن المصالح المعنوية والمادية لمهنة المهندسين المعماريين وأعضائها ولاسيما أمام المحاكم المختصة .  
وتتولى تنظيم وإدارة مشاريع التعاون والتعاون المساعدة الخاصة بأعضائها .  
وتبيّن رأيها في طلبات الإذن في مزاولة المهنة التي توجهها الإدارة إليها لهذه الغاية .  
وتمثل المهنة إزاء الإدارة وتساهم بطلب من الإدارة في وضع وتنفيذ السياسة المتعلقة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والهندسة المعمارية وتأهيل المهندسين المعماريين .  
وتقترن وتشجع في إطار التشاور مع السلطات المختصة كل عمل يهدف إلى إبراز قيمة أو صيانة التراث المعماري والموقع المحمية أو الواجب حمايتها .  
ويحضر عليها أن تتدخل في الميادين الدينية أو الفلسفية أو السياسية .

**المادة 36 :** تمارس هيئة المهندسين المعماريين اختصاصاتها بواسطة مجلس وطني و مجالس جهوية .

**الفصل الثاني : موارد هيئة المهندسين المعماريين**

**المادة 37 :** يفرض لفائدة هيئة المهندسين المعماريين اشتراك سنوي إجباري يجب على كل عضو فيها أن يقوم بأدائه وإلا تعرض لعقوبة تأديبية .

**المادة 38 :** يمكن أن تحصل الهيئة على إعانات مالية من الدولة والمؤسسات العامة والجماعات المحلية .  
ويجوز لها كذلك أن تتلقى أي هبة أو وصية على الألا تكون مقيدة بأي شرط من شأنه أن يمس استقلالها أو كرامتها أو يعرقل القيام بالمهام المنوط بها أو يخالف القوانين والأنظمة المعمول بها .

**الفصل الثالث : المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين**  
**الفرع الأول : تأليف المجلس وطريقة تعين أعضائه**

**المادة 39 :** (غيرت بالمادة الفريدة من القانون رقم 14-87 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 55-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 ماي 2016) )  
يتألف المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين بالإضافة إلى رئيس ومستشار قانوني، يعينان وفقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 47 بعده، من 14 عضوا منتخبوا يمثلون كل فئة من فئات :

- المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص بوصفهم مستقلين أو شركاء ؛
  - المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص بوصفهم أجراء ؛
  - المهندسين المعماريين المزاولين بمصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة ؛
  - المهندسين المعماريين المدرسين بمؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية ؛
- ويحدد مقرر تنظيمي عدد المقاعد المخصصة لكل فئة وذلك حسب تمثيلها النسبي.
- ويجب أن يخصص للمهندسين المعماريين المدرسين بمؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية مقعد واحد مهما كانت النسبة التي يمثلونها.

**المادة 40 :** يتمتع بصفة ناخب كل مهندس معماري مغربي تم قيده في جدول الهيئة وقام بأداء ما عليه من اشتراكات للهيئة.

**المادة 41 :** يتمتع بأهلية الترشح للانتخابات كل مهندس معماري له صفة ناخب بشرط أن يكون حاصلا على شهادة مهندس معماري منذ ما لا يقل عن ثمان سنوات في تاريخ إجراء العمليات الانتخابية.

**المادة 42 :** ينتخب أعضاء المجلس الوطني لمدة ثلاثة سنوات، ويمكن تجديد انتخابهم.

**المادة 43 :** يحدد رئيس المجلس الوطني تاريخ الانتخابات ويستدعي لإجرائها جميع أعضاء كل فئة من فئات المهندسين المعماريين المشار إليها في المادة 39 أعلاه.

وتوجه الترشيحات إلى رئيس المجلس الوطني قبل التاريخ المقرر لإجراء الانتخابات بما لا يقل عن شهر.

ويوجه رئيس المجلس الوطني قائمة المترشحين إلى أعضاء الفئة المعنية قبل اليوم المحدد لإجراء العمليات الانتخابية بما لا يقل عن شهر.

**المادة 44 :** ينتخب ناخبو كل فئة من فئات المهندسين المعماريين، زيادة على الأعضاء الأصليين الذين يمثلون فناتهم في المجلس الوطني، عددا مساويا من الأعضاء الاحتياطيين تكون مهمتهم القيام مقام الأعضاء الأصليين الذين ينقطعون عن مزاولة مهامهم لأي سبب من الأسباب قبل نهاية مدة عضويتهم.

ويختار من يقوم مقام عضو أصلي بواسطة القرعة ويزاول مهامه خلال المدة الباقية من مدة عضوية العضو الذي حل محله.

**المادة 45 :** ينتخب أعضاء المجلس الوطني الأصليون والاحتياطيون بالاقتراع الفردي السري، ويعلن انتخاب المترشحين الذين فازوا بأكبر عدد من الأصوات، وإذا حصل اثنان أو أكثر من المترشحين على نفس العدد من الأصوات أعلن انتخاب أقدمهم في مزاولة المهنة. وفي حالة تعادل المترشحين في الأقدمية يعين الفائز بإجراء القرعة.

**المادة 46 :** يمكن أن يتم التصويت بالمراسلة وذلك في رسالة موصى بها مع إشعار بالتسليم.

ويجب أن يباشر فرز الأصوات المعتبر عنها بطريق المراسلة خلال الاجتماع المنعقد لانتخاب أعضاء المجلس الوطني.

**المادة 47 :** (غيرت بالمادة الفريدة من القانون رقم 14-87 الصادر بتغفيفه الظهير الشريف رقم 55-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) :

يضم المجلس الوطني :

- رئيسا يعينه جلالة الملك، ينتخب من قبل أعضاء المجلس ؛
  - شخصية لمزاولة مهمة مستشار قانوني لدى المجلس الوطني تعين بموجب مرسوم ، وتشترك في مداولات هذا المجلس بصفة استشارية ؛
  - ويضم بالإضافة إلى من ذكر :
  - نائبين للرئيس :
  - أحدهما يمثل المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص، والأخر يمثل المهندسين المعماريين المزاولين في مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والمدرسين بمؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية ؛
  - كاتبا عاما ؛
  - كاتبا عاما مساعدا ؛
  - أمين صندوق عاما ؛
  - أمين صندوق عاما مساعدا ؛
  - 8 مستشارين.
- ينتخبهم جميعا المجلس الوطني من بين أعضائه.

## **الفرع الثاني : اختصاصات المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين وصلاحيات رئيسه**

**المادة 48 :** يمارس المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين الوطنية المهام المنسدة إلى الهيئة في هذا القانون. وينسق أعمال المجالس الجهوية.

ويتولى وضع جميع الأنظمة الداخلية الالزمة لسير الهيئة على أحسن وجه. ويشهر تحت مسؤولية رئيسه على تقييد المهندسين المعماريين بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالمهنة. ويحدد مبلغ اشتراكات الأعضاء وكيفية استيفائها والقسط الذي يخص المجالس الجهوية منها. وينظر في طلبات الاستئناف المتعلقة بالقرارات الصادرة عن المجالس الجهوية ولاسيما القرارات المتخذة في الميدان التأسيسي.

**المادة 49 :** يمثل المجلس الوطني المهنة إزاء الإدارة، ويبدي رأيه فيما تعرضه عليه من مسائل تتعلق بممارسة الهندسة المعمارية وله أن يقدم إلى الإدارة جميع الاقتراحات المتعلقة بالمهنة أو مزاولتها. ويعين ممثليه في اللجان الإدارية وفق النصوص التشريعية المعمول بها. ويبدي رأيه كذلك، بعد استشارة المجلس الجهوي المعنى بالأمر، في طلبات ممارسة المهنة التي يجب على الإدارة أن توجهها إليه وتخبره بالقرار المتخذ في شأنها.

**المادة 50 :** يعد المجلس الوطني جدول هيئة المهندسين المعماريين الوطنية الذي يجب أن تبين فيه بوجه خاص الطريقة التي اختارها المهندس المعماري لمزاولة مهنته. وكل تغيير يطرأ على طريقة مزاولة المهنة يجب أن يكون محل تصريح يدلّى به إلى المجلس الوطني للهيئة قصد تغيير الجدول باعتبار ذلك. ويقوم المجلس الوطني كل سنة بنشر قائمة المهندسين المعماريين المقيدين بجدول الهيئة في الجريدة الرسمية.

**المادة 51 :** يكون لرئيس المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين، زيادة على الاختصاصات المنسدة إليه بمقتضى القوانين والأنظمة المعمول بها، جميع الصلاحيات الالزمة لضمان سير المجلس على أحسن وجه وللقيام بالمهام المنسدة إليه. ويمثل الهيئة إزاء الإدارات والغير. ويوجه الدعوة لانعقاد المجلس الوطني ويحدد جدول أعماله. ويتولى تنفيذ قرارات المجلس.

وله أن يقاضي أو يصالح باسم الهيئة أو يقبل التحكيم في النزاعات التي تكون طرفا فيها ويقبل الهيئات والوصاية المقدمة لها ويتخلى للغير عن أملاكها أو يردها ويقرض باسم الهيئة. وله أن يفوض بعض صلاحياته إلى أحد نائبيه أو إلى أعضاء المجلس الوطني أو إلى رؤساء المجالس الجهوية.

## **الفرع الثالث : سير المجلس الوطني**

**المادة 52 :** يمارس المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين مهامه بالرباط حيث يوجد مقره.

**المادة 53 :** يجتمع المجلس الوطني بدعوة من رئيسه كلما استلزم الأمر ذلك ومرة في كل ثلاثة أشهر على الأقل أو بطلب من أغلبية أعضائه. وتتضمن الدعوة جدول أعمال الاجتماع وتوجهه، فيما عدا حالات الاستعجال، قبل تاريخ الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل.

وتعين الإدارة ممثلا يحضر بصفة استشارية جميع جلسات المجلس الوطني التي لا تتعلق بقضايا تأدبية. ولهذه الغاية، يوجه رئيس المجلس الوطني إلى الإدارة دعوة لحضور اجتماع المجلس تبين فيها النقط المدرجة في جدول الأعمال.

**المادة 54 :** تكون مداولات المجلس صحيحة إذا حضرها ما لا يقل عن تسعه من أعضائه. وإذا لم يتوافر النصاب القانوني جاز للمجلس التداول بصورة صحيحة مهما كان عدد أعضائه الحاضرين في اجتماع ثان يدعى إلى انعقاده بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ الاجتماع الذي لم يتوافر له النصاب القانوني، وتتخذ المقررات بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإن تعادلت الأصوات رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس. مداولات المجلس غير علنية.

**المادة 55 :** (غيرت بالمادة الفريدة من القانون رقم 14-87 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 55-16-1 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) : إذا ثبت للإدارة أن امتناع أغلبية أعضاء المجلس الوطني من حضور اجتماعاته يحول دون سيره تولت لجنة متألفة من رئيس المجلس الوطني والمستشار القانوني لديه ورؤساء المجالس الجهوية القيام بمهام المجلس الوطني إلى انتخاب أعضاء المجلس الجديد الذي يجب أن يتم في أجل أربعة أشهر ابتداء من تاريخ شروع اللجنة في عملها.

#### **الفصل الرابع : المجالس الجهوية لهيئة المهندسين المعماريين الوطنية**

**المادة 56 :** يحدث مجلس جهوي لهيئة المهندسين المعماريين الوطنية في كل جهة من الجهات المنصوص عليها في الظهير الشريف رقم 77-1-71 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1391 (16 يونيو 1971) كما وقع تعديله أو تتميمه وذلك متى كان عدد المهندسين المعماريين المزاولين في الجهة يساوي أو يفوق 50 مهندسا. وتحدد الإدارة مقر كل مجلس جهوي.

وإذا كان عدد المهندسين المعماريين المزاولين في جهة من الجهات أقل من 50 عينت الإدارة المجلس الجهوي الذي يلحقون به. ويجوز للإدارة تغيير مناطق اختصاص ومقار المجالس الجهوية الألفة الذكر مراعاة لتغيير التقسيم الجهوي للمملكة كما هو محدد بالظهير الشريف الموما إليه أعلاه. كما يجوز للإدارة، اعتبارا للتوزيع الجغرافي للمهندسين المعماريين وخلافا لأحكام الفقرتين الأولى والرابعة من هذه المادة وبطريق معلم من المجلس الوطني للهيئة الوطنية، إعادة تحديد مناطق اختصاص المجالس الجهوية أو إحداث مناطق جديدة شريطة لا يكون عدد المهندسين في كل منطقة دون خمسين مهندسا.

#### **الفرع الأول : تأليف المجالس الجهوية وطريقة تعيين أعضائها**

**المادة 57 :** يتتألف كل مجلس جهوي بالإضافة إلى رئيسه من 6 أعضاء منتخبين على الأقل و 24 عضوا على الأكثر يمثلون كلا من فنطي :

- المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص ؛

- المهندسين المعماريين المزاولين بمصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والمدرسين بمؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية.

ويحدد مقرر تنظيمي عدد المقاعد المخصصة لكل فننة وذلك حسب تمثيلها النسبي.

ويتألف المجلس الجهوي بالإضافة إلى رئيسه من :

- 6 أعضاء عندما يساوي عدد المهندسين المعماريين 50 ؛

- 12 عضوا عندما يفوق عدد المهندسين المعماريين 50 من غير أن يزيد على 130 ؛

- 18 عضوا عندما يفوق عدد المهندسين المعماريين 130 من غير أن يزيد على 180 ؛

- 24 عضوا عندما يزيد عدد المهندسين المعماريين على 180.

ويجب ألا يقل عدد أعضاء المجلس الجهوي الذين يمثلون المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص بصفة مستقلة عن ثلثي عدد الأعضاء المخصص لفئة المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص.

**المادة 58 :** يتمتع بصفة ناخب كل مهندس معماري مغربي يوجد موطنه بدائرة اختصاص المجلس الجهوي ويكون قد تم قيده في جدول الهيئة وقام بأداء ما عليه من اشتراكات.

ويتمتع بأهلية الترشح للانتخابات المهنديون المعماريون الذين لهم صفة ناخب بشرط أن يكونوا قد حصلوا على شهادة الهندسة المعمارية منذ ما لا يقل عن خمس سنوات في التاريخ المقرر لإجراء العمليات الانتخابية.

**المادة 59 :** ينتخب أعضاء المجلس الجهوي لمدة ثلاثة سنوات، ويمكن تجديد انتخابهم.

**المادة 60 :** ينتخب ناخبو كل فننة من فنطي المهندسين المعماريين المشار إليهما في المادة 57 أعلاه، زيادة على الأعضاء الأصليين الذين يمثلونها في حظيرة المجلس الجهوي، عددا مساويا من الأعضاء الاحتياطيين تكون مهمتهم القيام مقام

الأعضاء الأصليين الذين ينقطعون عن مزاولة مهامهم لأي سبب من الأسباب قبل نهاية مدة عضويتهم.

ويختار من يقوم مقام عضو أصلي بواسطة القرعة ويزاول مهامه خلال المدة الباقية من مدة عضوية العضو الذي حل محله.

**المادة 61 :** يحدد رئيس المجلس الجهوي تاريخ الانتخابات ويستدعي لإجرائها جميع أعضاء كل فننة من فنطي المهندسين المعماريين المشار إليهما في المادة 57 أعلاه.

وتوجه الترشيحات إلى رئيس المجلس الجهوي قبل التاريخ المقرر لإجراء الانتخاب بما لا يقل عن شهرين.

ويوجه رئيس المجلس الجهوبي قائمة المترشحين إلى أعضاء الفئة المعنية قبل اليوم المحدد لإجراء العمليات الانتخابية بما لا يقل عن شهر.

المادة 62 : ينتخب أعضاء المجلس الجهوبي الأصليون والاحتياطيون بالاقتراع الفردي السري، ويعلن انتخاب المترشحين الذين فازوا بأكبر عدد من الأصوات. وإذا حصل اثنان أو أكثر من المترشحين على نفس العدد من الأصوات أعلن انتخاب أقدمهم في مزاولة المهنة، وفي حالة تعادل المترشحين في الأقدمية يعين الفائز بإجراء القرعة.

المادة 63 : يمكن أن يتم التصويت عن طريق المراسلة، وذلك في رسالة موصى بها مع إشعار بالتسليم، ويجب أن يباشر فرز الأصوات المعتبر عنها بطريق المراسلة خلال الاجتماع الذي يعقده ناخبو كل فئة لانتخاب ممثليها في المجلس الجهوبي.

المادة 64 : يتتألف المجلس الجهوبي من :

- رئيس يعينه جلالة الملك ؛
- نائب للرئيس ؛
- كاتب عام ؛
- أمين صندوق عام ؛
- ومستشارين ؛

يتخذه جميعاً المجلس الجهوبي من بين أعضائه. ولا يجوز لأي كان أن يجمع ما بين عضوية المجلس الجهوبي وعضوية المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين.

#### الفرع الثاني : اختصاصات المجالس الجهوية وصلاحيات رؤسائها

المادة 65 : يزاول المجلس الجهوبي المهام التالية في دائرة اختصاصه :

- القيام تحت مسؤولية رئيسه بالمحافظة على الانضباط الداخلي للهيئة وتنفيذ القوانين والأنظمة التي تحكم مهنة الهندسة المعمارية والسهير على التقيد بما تستلزم من صفات الشرف والاستقامة ؛
- النظر في القضايا التي تهم المهندسين المعماريين الذين أخلوا بواجباتهم المهنية أو بالالتزامات التي تفرضها عليهم مدونة الواجبات المهنية أو النظام الداخلي ؛
- السهر على تطبيق مقررات المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين ؛
- بحث المشاكل المتعلقة بمهنة الهندسة المعمارية وإحالتها إن اقتضى نظره ذلك، إلى المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين ؛
- القيام، في دائرة اختصاصه، بإدارة الممتلكات التي تخصيصها له هيئة المهندسين المعماريين ؛
- قبض اشتراكات الأعضاء وجمع الأموال اللازمة للمشاريع المشار إليها في المادة 35 أعلاه.

المادة 66 : يكون لرئيس المجلس الجهوبي زيادة على الاختصاصات المسندة إليه بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها، جميع الصلاحيات الالزامية لضمان سير المجلس على أحسن وجه وللقيام بالمهام المنوطة به. ويوجه الدعوة لانعقاد المجلس الجهوبي ويحدد جدول أعماله ويتولى تنفيذ المقررات الصادرة عنه. وله أن يغوض بعض صلاحياته إلى نائبه.

#### الفرع الثالث : سير المجالس الجهوية لهيئة المهندسين المعماريين

المادة 67 : يجتمع المجلس الجهوبي لهيئة المهندسين المعماريين بدعوة من رئيسه كلما استلزم الأمر ذلك ومرة في كل ثلاثة أشهر على الأقل أو بطلب من أغلبية أعضائه. وتتضمن الدعوة جدول أعمال الاجتماع وتوجه، فيما عدا حالات الاستعجال، قبل تاريخ الاجتماع بثمانية أيام.

المادة 68 : تعين الإدارة ممثلاً الذي يحضر بصفة استشارية كل اجتماعات المجلس الجهوبي التي لا تتعلق بقضايا تأديبية. ولهذه الغاية، يوجه رئيس المجلس الجهوبي إلى الإدارة دعوة لحضور الاجتماع تبين فيها النقط المدرجة في جدول الأعمال.

المادة 69 : تكون مداولات المجلس الجهوبي صحيحة إذا حضرها نصف عدد أعضائه مع زيادة واحد، وإذا لم يتوافر النصاب القانوني جاز لل المجلس التداول بصورة صحيحة مهما كان عدد أعضائه الحاضرين في اجتماع ثان يدعى إلى

انعقاده بعد مرور خمسة عشر يوما على تاريخ الاجتماع الذي لم يتوافر له النصاب القانوني، وتتخد المقررات بأغلبية الأعضاء الحاضرين فإن تعادل الأصوات رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.  
مداولات المجلس الجهوي غير علنية.

المادة 70 : إذا ثبت للإدارة أن سببا من الأسباب يحول دون السير العادي لمجلس جهوي، كامتناع أغلبية أعضائه من الحضور في اجتماعاته، عينت هذه الأخيرة بعد استطلاع رأي المجلس الوطني للهيئة، لجنة تضم أربعة مهندسين معماريين من بين من تتوافر فيهم شروط التمتع باهالية الترشح للانتخابات، من بينهم رئيس المجلس الجهوي، إن اقتضى الحال ذلك للقيام بمهام هذا المجلس إلى حين انتخاب أعضاء المجلس الجديد الذي يجب أن يتم في أجل أربعة أشهر ابتداء من تاريخ شروع اللجنة في عملها.

## الفصل الخامس : التأديب

### الفرع الأول : أحكام عامة وجزاءات

المادة 71 : تمارس المجالس الجهوية ابتدائيا والمجلس الوطني استثنافيا سلطة هيئة المهندسين المعماريين في الميدان التأديبي بالنسبة إلى المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص في حالة ارتكاب أي خطأ مهني أو إخلال بالواجبات المهنية أو مخالفة لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة لها المهندس المعماري في مزاولة مهنته ولاسيما في الحالات التالية :  
- خرق القواعد المهنية والإخلال في اثناء ممارسة المهنة بمبادئ الشرف والاستقامة والكرامة المنصوص عليها بوجه خاص في مدونة الواجبات المهنية ؛  
- عدم احترام القوانين والأنظمة المطبقة على المهندسين المعماريين في مزاولة مهنتهم ولاسيما الأنظمة المتعلقة بالعمارة ؛  
- المس بالقواعد أو الأنظمة التي تسنها الهيئة وبما يجب لمؤسساتها من اعتبار أو احترام.

المادة 72 : يظل المهندسون المعماريون التابعون لمصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة ومؤسسات تدريس الهندسة المعمارية خاضعين في الميدان التأديبي للقوانين والأنظمة المطبقة عليهم بحكم نظامهم الأساسي. غير أن رئيس المجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين أن يقوم، بطلب من هذا المجلس أو من رئيس مجلس جهوي أو من تلقاه نفسه، بإبلاغ السلطة الرئيسية التابع لها المهندس المعماري، كل ما قد يصدر عن هذا الأخير من إخلال بالواجبات التي تفرضها مدونة الواجبات المهنية أو ممارسة المهنة، وذلك لاتخاذ الإجراءات التأديبية المنصوص عليها في النظام الأساسي الذي يخضع له المعنى بالأمر، وتخبر السلطة الرئيسية رئيس المجلس الوطني بما اتخذته من إجراءات فيما يتعلق بالمعلومات التي يبلغها إليها.

المادة 73 : ترفع الدعاوى التأديبية إلى المجلس الجهوي في المرحلة الابتدائية وإلى المجلس الوطني في مرحلة الاستئناف.

المادة 74 : العقوبات التأديبية هي :

- الإنذار ؛
- التوبیخ ؛
- الوقف عن ممارسة المهنة لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ؛
- سحب الإذن في ممارسة المهنة بصورة نهائية.

وتصدر العقوبات الثلاث الأولى عن مجالس الهيئة.  
وتقرر الإدارية سحب الإذن بصورة نهائية بناء على اقتراح من المجلس الوطني للهيئة.

المادة 75 : للإدارة عندما يحال إليها اقتراح يرمي إلى سحب الإذن أن تطلب إلى المجلس الوطني للهيئة داخل أجل 90 يوما من تاريخ إحالة الأمر إليها القيام بإجراء بحث تكميلي أو تزويدها بالمعلومات التي يمكن أن تسترشد بها في اتخاذ قرارها، ويبين في الطلب الأجل المضروب للمجلس لإنجاز المهمة المطلوبة منه، ويجب أن تتخذ الإدارية قرارها داخل أجل ستة أشهر من تاريخ إحالة الأمر إليها أو من التاريخ الذي زودها فيه المجلس الوطني بالمعلومات المطلوبة منه، وفي حالة عدم اتخاذ قرار داخل الأجل المذكور يعتبر اقتراح المجلس الوطني مرفوضا، ويجوز حينئذ لهذا المجلس أن يتخذ في حق المهندس المعماري المتابع أي عقوبة تأديبية أخرى يراها ملائمة.

المادة 76 : يمكن أن تكون عقوبة الوقف عن الممارسة مشفوعة بوقف التنفيذ وفي هذه الصورة تصير قابلة للتنفيذ إذا صدرت على المهندس المعماري خلال 5 سنوات من التاريخ الذي صارت فيه نهائية عقوبة تأديبية أخرى.

**المادة 77 :** يترتب بقوة القانون على عقوبة الوقف عن ممارسة المهنة سحب الإذن في ممارستها بصورة مؤقتة طوال مدة العقوبة.  
ويؤدي سحب الإذن بصورة نهائية إلى حذف المعنى بالأمر من جدول الهيئة.

**المادة 78 :** تنشر في الجريدة الرسمية القرارات النهائية الصادر بعقوبة الوقف عن ممارسة المهنة أو سحب الإذن في ممارستها بصورة نهائية.  
وكل ممارسة لعمل من أعمال المهنة بعد نشر قرار الوقف عن ممارسة المهنة أو سحب الإذن في ممارستها في الجريدة الرسمية وجريدة ماذون لها في نشر الإعلانات القانونية توزع في المكان الذي كان يزاول فيه المعنى بالأمر مهنته، يعاقب عليها بالعقوبات المقررة في شأن ممارسة الهندسة المعمارية بوجه غير قانوني.

**المادة 79 :** يمكن المجلس التأديبي أن يضيف إلى الإنذار أو التوبيخ أو الوقف عن ممارسة المهنة عقوبة تكميلية تتمثل في منع المعنى بالأمر من عضوية مجالس الهيئة طوال مدة لا تتجاوز 6 سنوات.

**المادة 80 :** يمكن أن يطعن في القرارات التأديبية النهائية أمام الجهة القضائية المختصة بنظر دعاوى الإلغاء بسبب تجاوز السلطة.

**المادة 81 :** لا تحول الدعوى التأديبية المقامة أمام مجالس الهيئة دون إقامة دعوى النيابة العامة أو دعوى الأفراد أمام المحاكم، غير أن للمجلس الوطني وحده أن يقوم بتوجيه الملف المعد لإقامة الدعوى التأديبية إلى النيابة العامة إذا طلبت منه ذلك لإقامة الدعوى العمومية.

**المادة 82 :** يلزم المهندس المعماري الصادرة عليه عقوبة تأديبية نهائية بأداء جميع مصاريف الدعوى بعد أن يقوم بتصفيتها المجلس الذي أصدر العقوبة.  
وفي حالة عدم المؤاخذة يتحمل المصاريف المجلس الذي حرك الدعوى التأديبية.

**المادة 83 :** يلزم أعضاء المجلس الوطني والمجالس الجهوية بكتمان السر المهني في كل ما يتعلق بالمداولات الخاصة بالقضايا التأديبية.

#### **الفرع الثاني : إقامة الدعوى التأديبية أمام المجلس الجهوي**

**المادة 84 :** تقام الدعوة التأديبية أمام المجلس الجهوي التابع له المهندس المعماري المعنى بالأمر.

**المادة 85 :** ترفع القضية إلى المجلس الجهوي بشكوى صادرة عن أي شخص يعنيه الأمر تسب إلى مهندس معماري ارتکاب خطأ شخصي يبرر إقامة دعوى تأديبية عليه عملاً بالمادة 71 أعلاه.  
ويرفع الأمر كذلك إلى المجلس بشكوى مرتكزة على الأسباب الآتية الذكر يقدمها رئيسه إما تلقانياً وإما بطلب من ثالثي أعضاء المجلس أو من رئيس المجلس الوطني أو تقوم بتقديمها الإداراً أو نقابة أو جمعية للمهندسين المعماريين.  
ولا تقبل الشكاوى المتعلقة بأفعال مرتكبة قبل إيداع الشكوى بخمس سنوات.

**المادة 86 :** إذا ارتأى المجلس الجهوي أن الأفعال الوارد بيانها في الشكوى لا يمكن بحال من الأحوال أن تعد خطأ يسأل عنه المهندس المعماري آخر بقرار مسبب كلاً من المشتكى والمهندس المعماري أنه لا وجه لإقامة دعوى تأديبية.  
وللمشتكى حينئذ أن يستأنف القرار الصادر بذلك لدى المجلس الوطني.

**المادة 87 :** إذا قرر المجلس الجهوي إقامة دعوى تأديبية عين واحداً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في الشكوى.  
ويبلغ هذا القرار فوراً إلى علم كل من المهندس المعماري الموجهة إليه التهمة والمشتكى.

**المادة 88 :** يتخذ العضو أو الأعضاء المكلفين بالتحقيق في الشكوى جميع التدابير المفيدة ويقومون بجميع المساعي التي تمكن من إثبات حقيقة الأفعال المنسوبة إلى المهندس المعماري والظروف التي وقعت فيها، ويطلبون إلى المهندس المعماري المعنى بالأمر الإدلاء ببيانات مكتوبة.

**المادة 89 :** يمكن أن يستعين المهندس المعماري الموجهة إليه التهمة بأحد زملائه أو بمحام خلال جميع مراحل الإجراءات التأديبية.

**المادة 90 :** يرفع العضو أو الأعضاء المكلفوون بالتحقيق في الشكوى تقريرا إلى المجلس الجهوي في أجل شهر يبتدئ من تاريخ تعينهم، ويقرر المجلس الجهوي بعد الإطلاع على التقرير الأنف الذكر إما متابعة القضية مع الأمر، إن اقتضى الحال، بإجراء كل بحث تكميلي يرى أنه ضروري وإما التصریح بأنه لا وجه للمتابعة، وفي هذه الصورة الأخيرة يخبر بذلك المهندس المعماري المعنى والمشتكي الذي يمكنه استئناف القضية لدى المجلس الوطني.

**المادة 91 :** إذا أرتى المجلس أن الأفعال الوارد بيانها في الشكوى تكون مخالفة تأديبية استدعى المهندس المعماري المعنى وبث في الأمر بعد الاستماع إلى بيانته أو بيانات مماثله.

**المادة 92 :** يكون قرار المجلس الجهوي مسبباً ويبليغ بواسطة رسالة موصى بها مع إشعار بالتسليم في أقرب الآجال إلى المهندس المعماري الصادر في شأنه وإلى المشتكي. ويخبر به كل من الإدارة والمجلس الوطني.

**المادة 93 :** إذا صدر القرار دون أن يمثل المهندس المعماري الموجهة إليه التهمة أمام المجلس أو أن يحضر عنه من يمثله جاز للمهندس المعماري أن يعارض فيه داخل أجل عشرة أيام كاملة ابتداء من تبليغه إلى شخصه بر رسالة موصى بها مع إشعار بالتسليم، وتقدم المعارضة في تصريح مكتوب إلى كتابة المجلس التي تسلم وصلا عنه في تاريخ إيداعه، ويجب أن ينص فيه بإيجاز على وسائل الدفاع وإلا كان غير مقبول. المعارضة توقف التنفيذ.

**المادة 94 :** إذا صدر قرار المجلس على إثر المعارضة دون مثول المهندس المعماري الموجهة إليه التهمة أو ممثله أمام المجلس بعد استدعائهما بصورة قانونية اعتبر كما لو صدر حضوريا.

**المادة 95 :** يتتألف المجلس الجهوي المنعقد في شكل هيئة تأديبية من الرئيس والأعضاء الذين يمثلون المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص، وتكون مداواته صحيحة إذا حضرها الرئيس وثلاثة من أعضائه على الأقل، ويتخذ مقرراته بأغلبية الأصوات فإن تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس. ويمكن أن يستعين المجلس الجهوي بمحام يقوم لديه بمهمة المستشار القانوني ويشارك بناء على طلب أعضائه في مداواته بصفة استشارية.

**المادة 96 :** إذا أرتى المجلس الجهوي أن الخطأ التأديبي الذي ثبت أن المهندس المعماري ارتكبه يبرر سحب الإذن في مزاولة المهنة نهائياً رفع الأمر إلى المجلس الوطني الذي يمكنه، بعد دراسة الأفعال المنسوبة إلى المعنى الأمر، إما أن يقترح على الإدارة اتخاذ عقوبة سحب الإذن وإما أن يتخذ أي قرار آخر يراه مناسباً كما هو الشأن عندما ينظر في طلبات استئناف قرارات المجالس الجهوية المرفوعة إليه وفق ما هو منصوص عليه في هذا القانون.

### الفرع الثالث : الدعوى التأديبية أمام المجلس الوطني

**المادة 97 :** يمكن استئناف قرار المجلس الجهوي لدى المجلس الوطني في بحر الخمسة عشر يوماً التي تلي تبليغه، وذلك بطلب من المهندس المعماري الموجهة إليه التهمة أو المشتكي. ويقدم طلب الاستئناف في رسالة موصى بها مع إشعار بالتسليم. الاستئناف يوقف التنفيذ.

**المادة 98 :** يعين المجلس الوطني عندما يرفع إليه طلب الاستئناف واحداً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في الملف. ويطلع العضو أو الأعضاء المكلفوون بالتحقيق على مجموع الملف التأديبي الموجود لدى المجلس الجهوي الذي أصدر العقوبة ويستمعون إلى بيانات المهندس المعماري الموجهة إليه التهمة وإلى غيره ويقومون بجميع التحريات التي يرون فائدتها في القيام بها.

**المادة 99 :** يرفع العضو أو الأعضاء المكلفوون بالتحقيق تقريرا إلى المجلس الوطني في أجل شهر يبتدئ من تاريخ تعينهم، ويجوز لهم بصورة استثنائية أن يطلبوا من المجلس الوطني منحهم أجلاً إضافياً.

**المادة 100 :** يستدعي المجلس الوطني، بعد الإطلاع على تقرير التحقيق، المهندس المعماري الموجهة إليه التهمة في أجل لا يتجاوز شهرين ويخبره بما ورد في التقرير من استنتاجات ويستمع إلى بيانته أو بيانات مماثله. ويمكن أن يستعين المهندس المعماري بأحد زملائه أو محام. ويبيت المجلس الوطني في أجل لا يتجاوز ثمانية أيام من يوم الاستماع إلى المهندس المعماري أو إلى ممثله.

وتبلغ قرارات المجلس الوطني في أجل عشرة أيام بواسطة رسالة موصى بها مع إشعار بالتسليم إلى المهندس المعماري المعنى بالأمر والى المشتكي وتخبر الإدارة بذلك.

**المادة 101 :** (غيرت بالمادة الفريدة من القانون رقم 14-87 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1-16-55 بتاريخ 19 رجب 1437 (27 أبريل 2016) : ج. ر. عدد 6465 بتاريخ 9 شعبان 1437 (16 مايو 2016) : يتالف المجلس الوطني المنعقد في شكل هيئة تأدية من رئيسه والمستشار القانوني المشار إليه في المادة 39 أعلاه، والأعضاء الذين يمثلون المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص. وتكون مداولاته صحيحة إذا حضرها الرئيس والمستشار القانوني وأربعة من أعضائه على الأقل ويتخذ مقرراته بأغلبية الأصوات فإن تعادلت رجح الجانب الذي يكون فيه الرئيس.

#### الباب الرابع : أحكام متنوعة وانتقالية

**المادة 102 :** تدخل أحكام هذا القانون المتعلقة بالتدريب والمساعدة المعمارية حيز التنفيذ في مستهل الشهر السادس التالي للشهر الذي يتم خلاله تعيين رئيس المجلس الوطني ورؤساء المجالس الجهوية لهيئة المهندسين المعماريين.

**المادة 103 :** يقيد تلقانياً في جدول الهيئة بالإضافة إلى المهندسين المعماريين المزاولين في القطاع الخاص المهندسون المعماريون الذين يمارسون عملهم في تاريخ نشر هذا القانون بمصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والمدرسوں في مؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية.

**المادة 104 :** تحدث الإدارة لجنة تتالف من أعضاء المجلس الأعلى والمجلس الوطني لهيئة المهندسين المعماريين المزاولين عملهم في تاريخ نشر هذا القانون ومن عدد مساوٍ من المهندسين المعماريين العاملين بمصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والمدرسيں في كل جهة من الجهات والعمل على إجراء انتخاب مجالس الهيئة المحدثة بهذا القانون وفق الشروط والطرائق المحددة فيه. ولا يسمح بالمشاركة بالتصويت في الانتخابات المذكورة إلا للناخبين المقيدين في القوائم التي قامت اللجنة بحصرها. وتسرع اللجنة على سلامة الانتخابات وعلى احترام أحكام هذا القانون، وتبت في المطالبات التي قد ترفع إليها في نطاق صلاحياتها. وتحل اللجنة بقوة القانون بمجرد انتصار المجلس الوطني لهيئة الذي تحال إليه ملفات القضايا التي لم يسبق للجنة أن بتت فيها.

**المادة 105 :** تنقل مستندات وأموال هيئة المهندسين المعماريين المحدثة بالظهير الشريف المعتمد بمثابة قانون رقم 452-75 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1396 (17 ديسمبر 1976) إلى هيئة المهندسين المعماريين الوطنية المحدثة بهذا القانون.

**المادة 106 :** تنسخ جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون ولاسيما :

- الظهير الشريف الصادر في 6 جمادى الآخرة 1360 (فاتح يوليو 1941) بإحداث هيئة المهندسين المعماريين وتنظيم لقب مهندس معماري ومزاولة الهندسة المعمارية ؛
- الظهير الشريف رقم 452-75 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1396 (17 ديسمبر 1976) المعتمد بمثابة قانون يتعلق بهيئة المهندسين المعماريين.

وإلى أن تتنصب المجالس الجديدة المحدثة بهذا القانون فإن مجالس المهندسين المعماريين القائمة في تاريخ نشره في الجريدة الرسمية تستمرة بصفة انتقالية في ممارسة الاختصاصات المسندة إليها بمقتضى الظاهيرتين الشريفتين المشار إليهما في الفقرة السابقة من هذه المادة وغيرهما من القوانين والأنظمة المعمول بها.